٤

الأداء الاقتصادى لنظم الحكم

ما هى أشكال الحكم القادرة على إحداث النمو وضمان استمراريته؟ وما هى القاعدة المؤسسية المطلوبة لأداء اقتصادى متميز؟ ولماذا تفوقت اليابان وألمانيا الغربية اقتصاديا بعد سقوط نظم الحكم المطلق بها إبان الحرب العالمية الثانية بينما أخفقت روسيا فى أدائها الاقتصادى بعد انهيار نظامها الشمولى؟ وكيف حققت دول ذات نظم أوتوقراطية - مثل شيلى وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة أثناء ولاية بينوشية وبارك وشيانج كاى شيك وكوان لى - إنجازا اقتصاديا باهرا ونموا سريعا؟ هذه الأسئلة وغيرها مازالت مطروحة على بساط البحث الاقتصادى، وقد تناولها بالتحليل العميق عالم الاقتصاد «منصور أولسون» فى كتابه «السلطة والرخاء» والذى نشر بعد وفاته.

ولا يوجد خلاف حول ضرورة وجود منظومة قانونية ونظام سياسى يضمنان تنفيذ العقود ويوفران الحماية لحقوق الملكية وذلك لتحقيق أقصى استفادة من معاملات السوق كما أن هذه الترتيبات يجب أن تستقر فى المجتمع لفترة زمنية ممتدة، فبدون القواعد الراسخة التى تحقق أغراض الضمان والحماية فإن المجتمع لن يتمكن من جنى فوائد السوق وسيقتصر التعامل فيه - بشكل محدود - على ما يشرعه الأفراد

والمنشآت لأنفسهم من ضمانات بتكلفة باهظة فى معظم الأحوال. ويؤكد «البروفسور أولسون» على أهمية توافر شرطين لكى يتمكن اقتصاد السوق من تحقيق النجاح. الشرط الأول يتحدد - كما أسلفنا - فى حقوق الملكية المأمونة وواضحة التعريف. الشرط الثانى - المهم فى رأيه - يتمثل فى غياب جميع أنواع السلب والنهب "Predation" بما فى ذلك النوع الناجم من الاحتكار أو عن صدور تشريعات تحت ضغط مجموعات المصالح التى تحاول التأثير على السياسة العامة. فالأغلبية قد تقع فريسة للسلب دون أن تدرى حيث يصعب عليها رؤية موقع مصالحها الحقيقية نظرا للتعقيد الفنى الذى يحيط بالموضوعات المطروحة. وبالتالى يسهل التأثير عليها بأسانيد ومبررات وشعارات أحيانا - لتبنى قضية أو سياسة تصور على أنها فى مصلحة المجتمع ككل بينما هى فى حقيقتها لا تخدم سوى الأقلية (بعض أشكال الحماية والامتيازات الضريبية والدعم. الخ). ومع تزايد التشوهات فى المنافسة الاقتصادية نتيجة تراكم الممارسات التى لا تحقق إلا أهداف الأقلية فإن الاقتصاد يشيخ ويتصلب ويفقد الخصائص المطلوبة للابتكار والنمو، وبالتالى فإن أنظمة الحكم التى تنجح فى تفادى تأثير مجموعات المصالح الخاصة ستتمكن إلى حد كبير من تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ولا تضمن الشروط السابق ذكرها أداء مثاليا للأسواق ولكنها كافية لاستمرار النمو وجلب الرخاء، ويرى «أولسون» إن تلك الشروط لا تتوافر بقدر كاف الا من خلال النظم الديمقراطية، غير أن

الدول الفقيرة قد تنمو بإيقاع سريع فى ظل حكم مطلق قوى يطبق سياسات اقتصاد السوق، فالتاريخ شاهد على حالات لأداء اقتصادى مرتفع لأنظمة مستبدة وخاصة تلك التى تميزت بالاستقرار وبالاعتماد على قيادات مستنيرة (سنغافورة/ تايوان/ كوريا الجنوبية/ الصين..)، فالشروط التى حددها «أولسون» يمكن أن تتحقق من خلال حكم أوتوقراطى مستقر لفترة زمنية نظرا لتميزه أيضا بالأفق التخطيطى طويل المدى وقدرته على التصدى لمطالب مجموعات المصالح الخاصة، فالعلاقة وطيدة بين قوة واستقرار نظام الحكم – سواء كان ديمقراطيا أم مطلقا – وبين جودة حقوق الملكية وإمكانات الحكومة فى مقاومة المصالح الخاصة، غير أن التاريخ شاهد أيضا على استحالة دوام النمو فى ظل تلك الأنظمة وعلى ان استمرارية الأداء الاقتصادى المتميز لا تتعدى جيلا او جيلين، فالأوتوقراطية تقع فى مرحلتها الأخيرة تحت وطأة الأزمة الاقتصادية نظرا لعجز النخبة الحاكمة – مهما كانت درجة استنارتها – عن التجديد فى السياسات للتعامل مع واقع متغير باستمرار، والحفاظ بالتالى على ديناميكية الاقتصاد لفترة زمنية ممتدة، فمع غياب اليات للمساءلة وانعدام النقد تتجمد أفكار النخبة وتسلك مسارا تقليديا مما يؤدى إلى انتقاص الشروط الواجبة للإدارة الاقتصادية السليمة.

وأما بالنسبة للنظم الاشتراكية التى تتحول إلى اقتصاد السوق Economies in Transition (دول الاتحاد السوفيتى سابقا وشرق أوروبا) فغالبا ما تعم الفوضى وتتسع رقعة الاقتصاد غير الرسمى وينتشر الفساد

خلال الفترة الانتقالية، حيث تعانى تلك المجتمعات من تداعيات منظومة الدعم السابقة والتى اعتمد عليها النظام الشمولى فى تحقيق برامجه الاجتماعية، فالنظام السوفيتى مثلا لم يؤسس منظومات للضرائب والتأمينات ضد البطالة وللأمان الاجتماعى، واعتمد - إلى حد كبير - على مؤسسات الإنتاج فى أداء المهام الاجتماعية، ووجه إليها بالتالى الدعم المباشر وغير المباشر وذلك بصرف النظر عن كفاءة أدائها الاقتصادى، ولم يفرق النظام بين الصناعات والمنشآت الخاسرة والرابحة، واصبح المجتمع غير قادر على نقل الموارد من الأنشطة غير الاقتصادية إلى أخرى أكثر جدوى، ولقد أدى هذا التبديد فى الموارد إلى تخريب الاقتصاد وتدمير الأداء دون أن توفر سياسات الدعم هذه أدنى ضمان لمحدودى الدخل من المواطنين، وفى المقابل اتسمت تجارب نظم الحكم الديمقراطى بإعادة توزيع الثروة والارتقاء بمستويات معيشة الفقراء من خلال آليات للضرائب وشبكات للضمان الاجتماعى وليس من خلال الدعم غير الرشيد، ومن البديهى إذن أن ينعكس غياب هذه القواعد المؤسسية على مرحلة التحول بعد سقوط النظام الشمولى، ففى ظل انعدام منظومة ضريبية قوية وأمام تراكم خسائر القطاعات الاقتصادية كان لابد للدولة ان تلجأ إلى طبع نقود جديدة (ارتفاع نسب التضخم فى بداية مراحل التحول) والاقتراض من الخارج دون أن تكون لديها مقدرة على السداد مما يدفعها إلى طبع مزيد من النقود (انخفاض قيمة العملة الوطنية فى المرحلة التالية من التحول)، وعلاوة على ذلك فلقد أدت

السياسات المضادة للسوق التى اتبعها النظام المطلق إلى نشأة قطاع اقتصادى عريض غير رسمى وإلى استشراء الفساد كنتيجة طبيعية للتعاملات الخفية، ولم يكن استفحال حجم الاقتصاد السرى دليلا فقط على السياسات المضادة للسوق بقدر ما كان دليلا على ما وصل إليه الحكم الشمولى – مع مرور الوقت – من فساد وعدم كفاءة، ومن الصعب تجاهل هذا الميراث عند تقييم مراحل التحول، بل إنه فى ظل هذا الإطار تحول العديد من مؤسسات الدولة والقائمين على أجهزتها المختلفة إلى ممارسة أعمال السلب والنهب منتهزة أجواء الحرية والانفتاح التى تلت سقوط النظام الشمولى.

ويتعثر النمو خلال مراحل التحول أيضا نتيجة ما يواجه النظام الجديد من مقاومة للخصخصة وللإصلاح الاقتصادى، مما يعرقل الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق والشكل المؤسسى المطلوب للتنمية، فمنشآت الدول الشرقية لم تكن تمتلك – قبل انهيار الحكم الشيوعى – أية مزايا تنافسية نتيجة تدنى الكفاءة وتقادم التكنولوجيات المستخدمة فى الإنتاج، كما فقدت الاستثمارات الضخمة فى القطاعات الإنتاجية قيمتها، ففى ألمانيا الشرقية – على سبيل المثال – والتى اعتبرت فى ذاك الوقت جوهرة صناعة المعسكر الشرقى لم تزد نسبة العاملين المشاركين فى تصنيع منتجات ذات قيمة فى الأسواق العالمية عن ٨٪ من مجموعة العاملين فى قطاع الإنتاج علما بأنه حتى هذه الصادرات لم تكن قادرة على تغطية المصروفات المتغيرة اللازمة لإنتاجها! وهذا القطاع الضخم من

الاقتصاد يهمه إذن بقاء الوضع على ما هو عليه لإدراك المسئولين عنه بعجزه عن المنافسة فى ظل اقتصاد رشيد وبعدم إمكانية استمرار منشاتهم دون «الدعم» والذى يسلب فى حقيقة الأمر من باقى فئات المجتمع، كما يمتلك القطاع الاقتصادى فى تلك الدول منذ فترة الحكم المطلق .. قدرات كبيرة للدفاع عن مصالح القائمين عليه من خلال نموذج محترف للدعاية وشبكة قوية للاتصال توهم المجتمع بان مصالحه تتمشى مع اهدافهم فى ترسيخ الوضع القائم بل وفى إنفاق مزيد من الأموال لتطوير وإصلاح منشاتهم الخاسرة، وهكذا تتحدد مشكلة تعثر النمو خلال مراحل التحول فى وجود قطاعات طفيلية عريضة عاشت على دعم الدولة والمجتمع لها وتتعارض مصالحها وكياناتها مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية. فالإشكالية تتمثل فى «الدعم» الذى تحصل عليه وتلك القطاعات وليس فى الصراع الايديولوجى بين العام والخاص، هذا هو التناقض الداخلى الأساسى التى تعانى منه المجتمعات عند الانتقال من الحكم الشمولى إلى الديمقراطية واقتصاد السوق.

ولم تواجه ألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا نفس الظواهر عقب سقوط حكوماتها الديكتاتورية فى الحرب العالمية الثانية لسبب بسيط وهو أن كافة الأشكال التنظيمية والمصالح التى قامت فى ظل الحكم المطلق انهارت تماما مع هزيمة النظام واستسلامه. وشيد النظام الديمقراطى الجديد على أرضية خالية من كل رواسب الماضى. وتحول الصين إلى

اقتصاد السوق تم فى ظروف مشابهة نسبيا نظرا لقيام الثورة الثقافية فى مرحلة سابقة بالقضاء على التنظيمات والمصالح التى ترعرعت اثناء المراحل الأولى للحكم الشيوعى، ورغم ذلك لم يخلُ التحول من مشاكل، فلقد فقد أكثر من ٦٠ مليون صينى وظائفهم خلال سنوات الإصلاح كما أن التجربة لم تكتمل بعد حيث انتقلت الصين إلى اقتصاد السوق ولم تتحول إلى الديمقراطية السياسية مثل بقية دول شرق اسيا التى كانت – إلى عهد قريب – تعيش تحت وطأة نظم الحكم المطلق.

ونصل إلى استنتاجين فى ختام هذا العرض، الأول يؤكد لنا أنه من الصعب تقييم أو تفسير الحالة الاقتصادية لأى بلد دون الأخذ فى الاعتبار عامل نظام الحكم، ويظهر الاستنتاج الثانى أنه برغم كون الاقتصاد غالبا ما يحرك السياسة فى العصر الحديث إلا أن السياسة فى النهاية هى التى تحكم الاقتصاد.